الفصل الثالث

أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها

- طبيعـــــة الأزمـــــــة .
- أسبـــــاب الأزمـــــة.
- الآثـار والنتائج المترتبـة علـى الأزمـة.
- الحلول المطروحة لمواجهة آثار ونتائج الأزمة .
- إدارة الأزمة ومواقف الأطراف الفاعلة فيهـا.

تمهيد:

شكلت أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١- باعتبارها أخطر الأزمات منذ نهاية الحرب الباردة -منعطفاً رئيسياً فى تاريخ العلاقات الدولية وفى التاريخ نفسه؛ حيث أدت إلى انقسام التاريخ ومعه العالم إلى ما قبل وما بعد.

ويعتبر بعض المراقبين أن أزمة ١١ سبتمبر شكلت مفصل عبور بين نظامين دوليين مختلفين، عبور من نظام ما بعد الحرب الباردة الذي لم يكن قد استقر بعد، إلى نظام جديد أو نظام الحرب على الإرهاب الذي لم تتضح ملامحه بعد. إذ إنَّ هناك وصفاً جديداً ضمن النظام المستمر بعد انتهاء الحرب الباردة، قوامه أن الإرهاب صار المسألة المركزية على الأجندة الدولية، ودفعت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى تكريس هذه الأولوية و فى العمل على طمس و تهميش مسائل أخرى شديدة الأهمية لأطراف دولية عديدة، لمصلحة النظرة الأمريكية الأحادية للتعامل مع الإرهاب. كما استقر- بعد ١١ سبتمبر - نوع جديد من النزاعات الذي يمكن وصفه بالنزاعات غير المتكافئة " **Asymmetrical conflicts** " ليس من حيث وجود اختلال فى توازن القوى بين أطرافها، ولكن من حيث الاختلاف فى طبيعة هذه الأطراف المتنازعة، بين دولة من جهة، وشبكات إرهابية من جهة أخرى.

ومنذ أن تعرضت الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يواجه العالم العربي والإسلامي مأزقاً ذا أبعاد وجوانب مختلفة سياسية، واقتصادية، وأمنية، ألقت بتداعياتها وتأثيراتها المباشرة على كل دولة من الدول العربية داخلياً، وخارجيا، وعلى النظام الإقليمي العربي.

إن أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها قد أكدت أن وضع الأمة العربية والإسلامية فى النظام الدولي - مع بداية القرن الواحد والعشرين - أضحى رهين عواقب السياسات الأمريكية والغربية.

لذا يتناول المؤلف فى هذا الفصل طبيعة أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم أسبابها والآثار المترتبة عليها، والحلول المطروحة لمواجهة أثارها ونتائجها، ثم إدارة الأزمة ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة فيها.

طبيعة الأزمة:

استحوذت أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على حركة التفاعلات الدولية بالكامل، فوضعت العالم فى حالة من رد الفعل المستمر للأزمة ذاتها، ثم لتداعياتها التي مازالت تشكل علاقة القوى العظمى الوحيدة بالعالم.

فقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أزمة قومية ودولية فى نفس الوقت. هذه الأزمة تمثلت فى الهجوم الإرهابي على رموز الهيبة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، هذا الهجوم الذي اسْتُخْدِمَتْ فيه الطائرات المدنية – لأول مرة فى تاريخ الإرهاب الدولي – فى تفجير مبنى التجارة العالمي بمدينة نيويورك، وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى العاصمة واشنطن، فى طريقة جديدة ومبتكرة فى تنفيذ الاعتداءات الإرهابية. وتُعد أعقد الأزمات فى تاريخ إدارة الأزمات من ناحية، وفى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

فعن طبيعة اللحظة التاريخية الراهنة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإنها تبين أزمة عالمية ذات أبعاد حضارية وثقافية ، وهى أزمة ذات وجهين: وجه الهجوم على الولايات المتحدة، ووجه ما يسمى الحرب ضد الإرهاب الدولي.

ومنذ أحداث ١١ سبتمبر، فرض موضوع الإرهاب نفسه بقوة على الاهتمام العالمي على كافة المستويات. فهو لم يعد ظاهرة مقتصرة على دولة أو منطقة بذاتها؛ وإنما أصبح ظاهرة عالمية لا يمكن لأية دولة مهما بلغت قوتها أن تَدَّعِى أنها بَمِعْزِلٍ عن تأثيراته.

ووفقاً لهذا، فقد أفرز التباين فى وجهات النظر بين المفكرين – حول مفهوم الإرهاب - إحداهما عربي، والأخر أمريكي، وهما على النحو التالي:

التصور العربى للإرهاب:

يقوم التصور العربي حول الإرهاب على عدة أسس، وهى: (١)

- يؤكد التصور العربي أن الإرهاب ظاهرة لا دين لها و لا وطن، وأنه عمل دخيل على المبادئ الإسلامية، ومن ثَمَّ فالتنظيمات الإرهابية لا يجوز وصفها بالإسلامية.
- أن الإرهاب ظاهرة عالمية وليس فى حقيقته سوى جريمة ذات أهداف مشبوهة، لا علاقة لها بالأديان أو الجنسيات أو الأوطان.
- ظاهرة الإرهاب فى العالم - بشكل عام - ترجع فى الأغلب إلى فقدان العدالة الاقتصادية، والسياسية، وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من النزاعات الإقليمية بدون تسوية.
- أن هناك فرقاً بين الإرهاب المنبوذ غير المشروع دينياً وقانونياً وأخلاقياً، والكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال.
- أن ظاهرة الإرهاب فى العالم العربي لها مصادرها وأسبابها، والتي من أهمها الدعم والتمويل الخارجي من جهات خارجية لها أهداف سياسية.
- قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بوضع تعريف إجرائي للإرهاب فى أغسطس ١٩٨٩ ينص على أن الإرهاب هو " كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد بُسَبِّب رُعْباً أو فزعاً، من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات، أو غيرها من الأفعال التي تخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب لأهداف سياسية ".

التصور الأمريكى للإرهاب:

حتى حادث " أوكلاهوما سيتي " عام ١٩٩٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الإرهاب على أنه خطر خارجي يأتي من الكتلة الشيوعية

(أيام الحرب الباردة)، أو التيارات الأصولية المتطرفة بعد انهيار الشيوعية وكَثُرَ الحديث عن الإسلام كعدو بديل، وعن إمكانية أن يُدَعِّم المسلمون على نطاق عالمي الإرهابَ لتدمير المجتمع الغربي.

وتبعاً لذلك، فإن التصور الأمريكي للإرهاب يقوم على عدة مبادئ أساسية، وهى: (٢)

- أن للإرهاب مصادره الداخلية، إضافة إلى الخارجية، وأن الولايات المتحدة ليست بمعزل عن خطر الإرهاب.
- يُعَرِّف مكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I.)الإرهاب بأنه " الاستخدام غير المشروع للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الملكيات العامة؛ لإرهاب أو لإكراه الحكومة أو السكان المدنيين على تعزيز أو تأييد أهداف سياسية أو اجتماعية ".
- نظراً لأن الولايات المتحدة ترى فى الخارج مصدراً أساسياً للإرهاب؛ فإنها تستخدم عدة أساليب فى مواجهة الإرهاب منها: معاقبة الدول التي تتهمها بدعم الإرهاب سواءً من خلال الحصار السياسي والاقتصادي، أو من خلال توجيه ضربات عسكرية إلى بعض الدول، ثم حصار المنظمات التي تتهمها بدعم الإرهاب أو ممارسته.
- تدرج الإدارة الأمريكية منظمات عربية إسلامية أو غير إسلامية تقوم بالنضال والكفاح لتحرير أراضيها المحتلة، ضمن جماعات الإرهاب مثل " حركة حماس " و " جبهة التحرير الفلسطينية "
و " حزب الله اللبناني ".

وتمثل أزمة " هجمات ١١ سبتمبر " نقله نوعية فى تطور ظاهرة الإرهاب، وبدأت أقرب إلى ما يعرف بالإرهاب الجديد، والذي دخل إلى الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينيات بوصفه شكلاً متميزاً من أشكال الإرهاب. وهو إرهاب يضم أفراداً ينتمون إلى جماعات من جنسيات مختلفة، ولا تجمعها قضايا قومية، ولكن تجمعها أيديولوجية دينية أو سياسية محددة، وتنتقل من مكان إلى آخر.

كما أنه إرهاب يركز على إيقاع أكبر عدد من الخسائر مادياً وبشرياً، و ليست هناك أهدافاً واضحة يسعى إلى تحقيقها أكثر من مجرد التعبير عن الكراهية والرفض للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى تحدى وضرب هيبة هذه الدولة ومكانتها.

إنها أولى أزمات القرن الواحد والعشرين، والتي لم تحدث بين دول على الإطلاق، وإنما بين دولة من جانب، وظاهرة هى الإرهاب من جانب آخر، فى أول سابقة من نوعها فى تاريخ العالم

ولقد طرحت تلك الأزمة – وما أعقبتها من تداعيات حيال تفجرها – قضية العلاقة بين الإسلام والغرب، ووضع الإسلام والمسلمين فى النظام الدولى. بعبارة أخرى أضحى الوضع المتفجر منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ساحة لاختبار مقولات صراع الحضارات، والتهديد الإسلامى للغرب، والمؤامرة على الإسلام والمسلمين. ولذ نجد أن الرؤى والمدركات المتبادلة من ناحية، والسياسات النابعة منها من ناحية أخرى محملة بأبعاد ثقافية وحضارية للعلاقة بين الغرب والمسلمين، يقع فى قلبها البعد العقيدى .

والجدير بالذكر – هنا – أن هذه الأبعاد (أى المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية العالم ومعايير التقييم ودوافع السلوك وأسس الهوية) ذات تأثير على المستويات التالية: أُسُساً جديدة لتقسيم العالم، مُحَرِّكاً للتفاعلات الدولية، ومُحَدِّداً لنمطها ولحالة النظام الدولى، محدداً لخطاب النخب والقاعدة، عنصراً تفسيرياً أو تبريراً للتحالفات، مكوناً للقوة. (٣)

أسباب الأزمة:

حدث تغيير جوهري فى النظام العالمي مع نهاية نظام القطبية الثنائية العالمية سنة ١٩٩١، تحول فيه النظام العالمي إلى القطبية الأحادية المتمثلة فى هيمنة تكتل الدول الرأسمالية الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك حدث تحول غربي أوروبي نحو الوحدة السياسية والاقتصادية

كقوة اقتصادية دولية، والصعود الاقتصادي الشرق آسيوي (اليابان،الصين، والنمور الآسيوية)، فضلاً عن ظهور مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العالمية الإقليمية الجديدة التي تنهض على مبدأ تحرير التجارة الدولية كمنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وتجمع دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي وغيرها.

وتشير التحولات الراهنة على أن العولمة صناعة أمريكية، فبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة على العالم اقتصادياً وحضارياً وعسكرياً؛ ويرجع ذلك إلى قوة الاقتصاد الأمريكي وحجمه، وضعف الوزن النسبي للأطراف الأخرى، وثقل التقدم التكنولوجي الأمريكي قياساً بما يحققه الآخرون، ثم نجاح الولايات المتحدة فى إقامة نظم ومؤسسات دولية تكفل لها الهيمنة وتجعل لها الكلمة العليا

وفى هذا السياق فإن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، ولكنها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن جوانب اقتصادية - سياسية – ثقافية، وإن ظل الجانب الاقتصادي هو الجانب الأكثر أهمية فيها، وذلك على النحو التالي:

البعد الاقتصادي للعولمة:

يدور هذا البعد الاقتصادي حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعنى ببساطة فتح الأسواق العالمية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات. بَيْدَ أنَّ فتح الأسواق هو فى أغلب الأحيان فى اتجاه واحد، يتجه من الشمال نحو الجنوب ، حيث تضع دول الشمال - فى إطار منظمة التجارة العالمية - قيوداً جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال، كما أن السلع التي تتمتع بميزة نسبية فى دول الجنوب مستثناة من تحرير التجارة الدولية، حيث يقتصر التحرير على السلع الصناعية والخدمات، ويتم استثناء السلع الزراعية.

(١) البعد السياسي للعولمة:

تتجلى العولمة فى بعدها السياسي فى محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطى للدول الدافعة للعولمة حق التدخل فى شئون دول

الجنوب، ولذلك نجد أن تلك الدول تطرح مفاهيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، كمفاهيم يجب على دول الجنوب تطبيقها لتحقيق الاندماج فى العولمة، وحق الدول الدافعة للعولمة فى التدخل الإنساني لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم. بَيْدَ أن هذا التدخل يكون تدخلاً انتقائياً، بمعنى أنه يتم فقط عندما تُنْتَهك مصالح القوى الدافعة للعولمة، ويتم التغاضي عن تلك المفاهيم إذا تمت حماية تلك المصالح. فضلاً عن التركيز على ما يسمى " التهديدات الأمنية " كالإرهاب، على حساب التهديدات الأمنية التقليدية كامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واحتلال الأراضي وغيرها. وكذلك السعي لتهميش دور الأمم المتحدة.

أضف إلى ذلك، طرح مفهوم " إجراءات بناء الثقة " كطريق لحل الصراعات الإقليمية، وذلك حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال مع التغاضي عن تلك الإجراءات إذا كان لدول الشمال مطالب إزاء دول الجنوب. فالصراع العربي- الإسرائيلي يحل فقط بإجراءات بناء الثقة، ولكن الصراع الأنجلو أمريكي -العراقي لا يحل إلا باستخدام القوة المسلحة.

ويجسد البعد السياسي الأثر الأهم للعولمة وهو إضعاف سلطة الدولة من خلال التركيز على الإقلال من دور الدولة (الخصخصة)، ووضع معايير عالمية لأداء الدولة لدورها فى مجالات الاقتصاد والمعلومات والبنية والأداء السياسي، و يتم محاسبتها من جانب قوى العولمة على أساسها، وهو ما أسماه بعض الباحثين " بتدويل الدولة " وهو موقف تصبح فيه الدولة أداة لنقل مقتضيات اقتصاد السوق العالمى إلى الاقتصاد المحلى.

(٢) البعد الثقافي للعولمة:

تهدف العولمة من خلال بعدها الثقافي إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية، والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الأمريكية، والمفاهيم الاجتماعية الغربية بصفة عامة ، واعتبار أن تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي.

ويرتبط بذلك سعى بعض القوى المحافظة فى الغرب إلى استهداف الإسلام والعالم والإسلامي كعدو جديد للغرب، وافتعال صراع حضاري جديد بينهما؛ يتمكن بموجبه الغرب من فرض قيمه الثقافية نهائياً.

وبناءً على ما سبق، فإن العولمة فى صورتها الراهنة، بدلاً من أن تُشَجِّع المواءمة والتصالح بين مختلف قطاعات المجتمع البشرى؛ قد شجعت - على العكس - التطرف على حساب الاعتدال، والعنف واللجوء إلى القوة على حساب التسويات السياسية والسلمية للخلافات، فلقد أخفقت العولمة – على الأقل بصورتها الراهنة – فى توفير عنصر الأمن.

ونتيجة للتحولات الدولية فى أعقاب الحرب الباردة، فقد كشفت أزمة الحادي عشر من سبتمبر عن مجموعة من الحقائق كانت متوارية فى زحمة القضايا والأحداث الساخنة، وذلك على النحو التالي:

(١) العقيدة العسكرية والاستراتيجية الأمريكية:

سلب انهيار الكتلة الشيوعية الغرب أهم دوافع التقدم، وجعل كافة الأنساق التي اقتضتها الحرب الباردة تنقب عن ذرائع جديدة لتبرر بها بقاءها، فما مبرر حلف الناتو ؟، وما مبرر تخصيص النسبة الأكبر من إيرادات الدولة لبرامج التسليح ؟، وكيف يمكن تبرير استمرار التحالفات وبناء القواعد العسكرية ؟.لذا كان البحث عن عدو استراتيجي هاجساً أمريكياً بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى أن أعلن الغرب أن الأصولية الإسلامية هو العدو التالي؛ حيث إنَّ الإسلام يملك - من وجهة نظرهم – مقومات سياسية شبيهة بالشيوعية ويسعى لمناهضة المشروع الرأسمالي الإمبريالي. (٤)

(٢) النظرية الأمنية التقليدية والاستقرار السياسي:

وتقوم هذه النظرية فى الولايات المتحدة على فرضيات منها: أن المحيطين الهادي والأطلسي يشكلان عازلاً أمنياً لأمريكا، وأن التفوق التكنولوجي والمعلوماتي يمنحان قوتها العسكرية تفوقاً غير مسبوق على مدار التاريخ، غير أن القوة العسكرية هي أداة دفاعية، بينما التفوق الاقتصادي والسياسي يجعلان الولايات المتحدة القوة الأعظم بلا منافس. غير أن فرضية

الحماية الجغرافية التي يمثلها المحيطان قد تهافتت بعد تطوير الأسلحة الباليستية واستخداماتها بعد حرب تحرير الكويت، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى إحياء مشروع حرب النجوم. (٥)

(٣) هاجس الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي:

تهمين الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من المنظور الاستراتيجي؛ نتيجة سيطرتها على طرق التجارة الدولية وأسواقها، ومصادر الطاقة فى العالم. ولعل هاجسها فى هذا الجانب لا يختلف عن خشيتها على موقعها فى مقدمة الصدارة، خاصة وأن هناك قاعدة تنموية بإمكانها خلق نشاط اقتصادي خارج نطاق سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتشترك فيها أمم تمتلك كافة عناصر المنافسة من اقتصاد وتكنولوجيا (اليابان ودول النمور الآسيوية)، وقوة عسكرية وثروات طبيعية (روسيا)، وثروة بشرية ضخمة (الصين والقارة الهندية)، وتأتى فى مرحلة يمر فيها الاقتصاد الأمريكي بأسوأ لحظاته، فقبل أزمة ١١ سبتمبر كان الاقتصاد الأمريكي العملاق ينحدر.

وتأسيسًا على ما سبق، يرى الباحثون والمفكرون السياسيون أن هناك عدة سيناريوهات تفسر أسباب تلك الأزمة ولماذا وقعت، وهى على النحو التالي:

(١) السيناريو الخاص للصدام الحضاري:

عندما انتهت الحرب الباردة، وتعليقاً على ما ستؤول إليه حالة أمريكا فى تعاملها مع العالم انطلاقاً من مسلمة ضرورة وجود عدو استراتيجي؛ كان بزوغ نجم " فرانسيس فوكوياما " الأستاذ بجامعة " جون هو بكنز" و صاحب كتاب " نهاية التاريخ " فى كل زمان ومكان. وأعقب ذلك مباشرة الترويج والدعاية لكتابات " صامويل هنتنجتون " الأستاذ بجامعة هارفارد عن " صراع الحضارات "، والتي احتل فيها الصراع بين الغرب والإسلام مكاناً خاصاً، والذي يؤكد أن التطرف الإسلامي حل محل الشيوعية بوصفه العدو الجديد للعالم. (٦)

يرى " صامويل هنتنجتون " أن أزمة ١١ سبتمبر ليست سوى التطبيق الحي والمباشر لنظريته حول صدام الحضارات، فهو يرى أن أسامة بن لادن أعلنها حرباً على الحضارة الغربية، وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص، وإذا كان المجتمع الإسلامي الذي يناشده بن لادن يحتشد وراءه، إذاً سيكون صراع حضارات. أما أسباب الأزمة فيرجعها " هنتنجتون " إلى بروز وعى إسلامي وحركات وهوية إسلامية فى صفوف الشعوب الإسلامية فى كل مكان تقريباً، وإلى أن هناك شعور كبير بالظلم والحسد والعدائية تجاه الغرب وقوته وثقافته، فضلاً عن الانقسامات القبلية والدينية والعرقية والسياسية والثقافية داخل العالم الإسلامي، والتي تثير العنف بين المسلمين وغير المسلمين.

أما بالنسبة " لفوكوياما " صاحب نظرية نهاية التاريخ "، فيرى أن أزمة ١١ ليست سوى صدام، وتمثل حركة ارتجاعية عنيفة يائسة ضد العالم الحديث. ويرجع " فوكوياما " أسباب الأزمة إلى الأصولية الإسلامية " والتى جعلت المجتمعات الإسلامية – خاصة - مقاومة للحداثة، وتنظر إلى المجتمعات الغربية على أنها مجتمعات فاسدة. وبالتالي فإن العالم الإسلامي عندما يقارن نفسه بالغرب يجد نفسه – كما يعتقد فوكوياما – مفعماً بمشاعر الضغينة التي نشأت من النجاح الغربي والفشل الإسلامي.

وهناك رؤية غربية مخالفة لرؤيتي هنتنجتون وفوكوياما، يمثلها " فريد هاليداى " أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لندن، والذي يرى أنه على الرغم من أن الإرهابيين مسلمون؛ فهذا لا يعنى أن الإسلام هو السبب، وأن ما تم ليس عملاً دينياً يستهدف الغرب أو المسيحية، وإنما هو عمل ضد استراتيجية بعينها وضد القوة المجردة. ويرجع " هاليداى " أسباب الأزمة إلى العولمة الراهنة التي تجتاح العالم وما أنتجته من توترات وعدم مساواة فى توزيع الثمار والفوائد التي جاءت بها. كما تعود الأزمة – من وجهة نظر هاليداى – إلى الصراع فى الشرق الأوسط، حيث يرى أن هذا الصراع واسع النطاق فيه الفلسطينيون كجزء من العالم العربى و الإسلامي، وفيه الشرق الأوسط كجزء

من العالم الإسلامي، وربما يعود جزء من ذلك الربط إلى امتناع الولايات المتحدة عن تأدية لعب دور إيجابي فى حل ذلك الصراع. (٧)

ويرى الباحثون أن هناك سيناريوهات محتضنة وهى تلك المتمخضة عن السيناريو الخاص " بالصدام الحضاري "مثل سيناريو" الخطر الأخضر" وهو ذلك التعبير الذي استخدمه بعض المسؤلين فى حلف الناتو للتدليل على استبدال الخطر الأحمر الشيوعى بالخطر الأخضر الإسلامي، وسيناريو "القنبلة الإسلامية" والذي تم تدشينه عند وصف أحداث التفجيرات النووية الباكستانية التي أعقبت التفجيرات النووية الهندية.

ويدخل– أيضاً - فى إطار السيناريو الخاص بصدام الحضارات- سيناريو "اختطاف الدين" كما حدث عندما احتلت العراق الكويت؛ حيث قام الرئيس العراقي بتحميل المواجهة مع الغرب بمفاهيم تتعلق بالإسلام والغرب و تحرير فلسطين، وكان هذا نوعاً من خلط الأوراق، حيث يطرح نفس النوع من السيناريوهات عندما تقرر "طالبان" أو "تنظيم القاعدة" الدخول فى مواجهة لحساب فهمها الخاص بالإسلام والغرب.

(٢) السيناريو الخاص بتصدير الأزمتين.. " الأمريكية " و " الإسرائيلية ":

يشير المراقبون السياسيون إلى أن الوضع الأمريكي والوضع الإسرائيلي قبل أحداث الحادي عشر كانا في وضع الأزمة، وذلك على النحو التالى: (٨)

- اتهام الغالبية العظمى من دول العالم لأمريكا بمعاداة العالم وفرض الهيمنة وتخريب البيئة والغطرسة
- اعتبرت قيادات الكونجرس الأمريكي الوضع الاقتصادي الأمريكي أنه فى " أزمة "، وهو أمر فى غاية الخطورة فى مجتمع يقوم على الحرية الاقتصادية وقيادة تيار العولمة على المستوى العالمي.
- تدهور علاقات الولايات المتحدة على المستوى العالمي، فقد وقفت روسيا ومعها أوروبا والصين ضد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي يعيد بعث الصناعة العسكرية المكلفة على حساب التنمية، وهو ما ترفضه الغالبية العظمى من دول العالم.

- فشل العقوبات الذكية على العراق، ويعود ذلك إلى المواقف الدولية التي قادتها فرنسا وروسيا والصين برفض الخطة الجديدة للعقوبات على العراق.
- الإحباطات العديدة التي شعرت بها أوروبا وآسيا نتيجة الموقف الأمريكي الداعم للعدوان الإسرائيلي.
- التعاطف العالمي مع الانتفاضة والإدانة الدولية لجرائم إسرائيل العنصرية، والتي تُعد مؤشرات خطيرة فى مسيرة الحركة الصهيونية العالمية.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه فى ظل هذه الأزمتين " الأمريكية " و "الإسرائيلية "، فقد صدر القرار الأمريكي بتصدير الأزمتين، وشن حرب ضد أضعف دولة فى العالم " أفغانستان. فأحداث ١١ سبتمبر تشكل خروجاً لأمريكا من أوضاعها المتردية داخلياً وعالمياً على جميع المستويات (الاقتصادية – السياسية – البيئية – حقوق الإنسان)، و لإسرائيل من مأزق وجودها، بل ونقل الأزمة إلى العرب والمسلمين.

(٣) سيناريو " بريجنسكى " عام ١٩٩٧:

يشير المحللون السياسيون إلى وجود فريق من الإدارة الأمريكية يحاول إشعال حرب عالمية ثالثة، حيث إنَّ هناك قوى موجودة فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفى انجلترا – ومن ضمنهم الخبير الإستراتيجي الأمريكي " بريجنسكى "، والذي شغل مستشار الأمن القومي فى عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر – يريدون إشعال حرب؛ لعرقلة هذه التحولات الجديدة الجارية فى أسيا.

وفى عام ١٩٩٧ أصدر بريجنسكى كتابه بعنوان " رقعة الشطرنج "، يدعو فيه أصحاب القرار الأمريكي لوضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بالسيطرة على نفط الدول الإسلامية فى آسيا الوسطي، ويحدد تلك الدول وهى: كازاخستان، وأفغانستان، وباكستان، ويحذر "بريجنسكى" من مغبة التهاون فى هذه القضية التي يعتبرها حيوية لاستمرارية القيادة الأمريكية للعالم، وحتى لا تسبقها فى ذلك روسيا والصين. ويرصد "بريجنسكى" الاستراتيجية التى تمهد أمام القيادة الأمريكية لإعلان الحرب على عدوها الخارجي وهى "إستراتيجية الصدمة"،

التي تنشأ من حدث ما وتؤدى إلى إقناع الرأي العالم الأمريكي بتأييد قيادته لشن الحرب خارج القارة؛ بهدف الوصول إلى مصادر الغاز الطبيعي والنفط الخام فى دول أسيا الإسلامية.

وحسب مخطط " بريجنسكى "، لابد أن يكون العدو الوهمي الذي سيرتكب العدوان على أهداف داخل الولايات المتحدة من إحدى الدول المجاورة لدول أسيا الوسطي. وأن السيناريو الملائم لإحداث الصدمة هو قصف برجي مبنى التجارة العالمي فى نيويورك، وهذا ما يفسر دخول مجموعة من تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة تحت بصر وعلم أجهزة الاستخبارات الأمريكية وبموافقتها. (٩)

(٤) سيناريو تغيير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تنفيذ مشروعها الخاص بتغيير خريطة الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث ترفض خريطة الجغرافيا السياسية الحالية للمنطقة، والتي كانت قد وضعت من جانب كل من بريطانيا وفرنسا قبل انسحابهما من هذه المنطقة، والسبب في ذلك يكمن فى المصالح المستقبلية طويلة الأمد فى المنطقة من الناحية الجيواستراتيجية ٠

ويرصد الباحثون الاحتمالات والمشروعات الأمريكية التي تستهدف تغيير الخريطة الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن رصدها على النحو التالي: (١٠)

(أ) بعد الإطاحة بصدام حسين وإقامة نظام حكم بديل فى العراق على أساس اتحاد العراق والأردن، سيكون ممكناً السيطرة على سوريا والإطاحة بالنظام الليبي إذا لم يستجيب للمطالب الأمريكية، ووفقا لهذا المشروع فإن السعي الإسرائيلي الخاص بإخراج الفلسطينين من الضفة الغربية وقطاع غزة و توطينهم فى الأردن – بعد الاتحاد الجديد بين العراق والأردن – سوف يلقى تأييداً من جانب أمريكا.

(ب) تقسيم العراق إلى ثلاث دول هي: دولة شِيْعِيَّة في الجنوب، ودولة سُنِّية فى بغداد، ودولة كُرْدِيَّة فى الشمال.

(ج) مشروع تقسيم السعودية إلى ثلاث مناطق: المنطقة الشرقية والتي ستكون تحت سيطرة الشَّيْعة، وفى هذه المرحلة يمكن دمجها مع الدولة الشيعية المزمع إنشاؤها فى جنوب العراق. المنطقة الثانية تضم المدينة والحجاز إلى المملكة الأردنية. المنطقة الثالثة هى نَجْد وما يتبقى من مناطق المملكة وتنحصر فيها حكم أل سعود

الآثار والنتائج المترتبة على الأزمة:

منذ أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وثَمَّة تغيرات وتطورات متلاحقة يشهدها العالم على الأصعدة المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية و الاستراتيجية، والتي لا شك في أنها تركت تداعياتها المختلفة على دول العالم أجمع. ولأن العالم العربي كان معنياً أكثر من غيره بهذه الأزمة؛ لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراءها، فضلاً عن اتهام بعض الدول العربية بوجود علاقة لها مع بعض المتهمين، لذا فإنه كان أيضاً الأكثر تأثراً بها.

وتتناول الدراسة تلك الآثار والتداعيات المتعلقة بأزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التداعيات السياسية المتعلقة بالأمن القومي العربي:

يحدد الباحثون والمراقبون السياسيون التداعيات السياسية، والتي مثلت مأزقاً للأمن العربي فى عدة جوانب ، على النحو التالي:

(١) وُضعت بعض الدول العربية على قائمة الدول المُسْتَهْدَفة ضمن الحملة ضد الإرهاب، حيث وَضَعَتْ الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة في إطار "الحرب على الإرهاب " مثل (اليمن والعراق والصومال)، وتهديد البعض الأخر بفرض عقوبات عليه (سوريا و السودان و لبنان و ليبيا) في نطاق تحركها فى مرحلة ما بعد أفغانستان، ولهذا تحاول الولايات المتحدة أن تجد من المبررات ما يضفى الشرعية

على تحركاتها المقبلة. وفى هذا السياق، جاء تقرير الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب الذي صدر بداية مايو ٢٠٠٢ ليروج لمزاعمها عن هذه الدول باعتبارها "مارقة"، حيث وضع التقرير أربع دول عربية (العراق و سوريا و وليبيا والسودان) على رأس الدول الراعية للإرهاب، متهماً إياها بامتلاك أسلحة بيولوجية وكيماوية والحصول على السلاح النووي، وهو ما يعنى أن هذه الدول قد تكون عُرْضة للهجمات الأمريكية، في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب.

(٢) غياب الموقف العربي الموحد: فقد تباينت المواقف العربية سواءً تجاه أحداث ١١ سبتمبر أو التحالف ضد الإرهاب. فقد شجبت كل الدول العربية ما تعرضت له أمريكا من إرهاب باستثناء العراق، فيما عارضت مصر والسعودية التحالف الدولي، بينما وافقت عليه دول عربية أخرى شريطة حل القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للضربات ضد أفغانستان، فقد عمدت الدول العربية إما إلى عدم التعبير عن موقفها صراحة، وإما إلى الحديث بلغة دبلوماسية عن ضرورة عدم استهداف أية دول عربية أخرى. كما كشفت الأزمة عن غياب التنسيق العربي – الإسلامي، فضلاً عن غياب التفكير الإستراتيجي العربي في التعاطي مع أحداث الأزمة، وسيطرة التفكير قصير المدى وذى الطبيعة القطرية عليه

(٣) التداعيات الناتجة عن ضرب العراق أو أية دولة عربية أخرى: في حالة تصميم الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب دولاً عربية أخرى وتغيير النظام العراقي بأخر بديل؛ فإن الأوضاع الداخلية في الدول العربية قد تشهد حالة من عدم الاستقرار بل والفوضى، في ظل معارضة الشعوب العربية قاطبة لأي اعتداء قد يوجه إلى عاصمة عربية ، إضافة إلى بعض الاعتداءات على المصالح والمؤسسات الأمريكية فى هذه الدول، مما سيترتب عليه مسئوليات كبيرة على سلطات الأمن العربية بشكل عام.

(٤) إعادة هندسة الشرق الأوسط بما فيها النظام الإقليمي العربي: كان من التداعيات السلبية لأحداث ١١سبتمبر على النظام العربي، ما طرحته مراكز

دراسات استراتيجية فى الولايات المتحدة عن إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط بما فيها النظام الإقليمي العربي، بمعنى إمكانية إعادة فك وتركيب، أى استقطاب أجزاء من دولة وضمها لدولة أخرى. وهكذا يعتقد كثير من خبراء الأمن والاستراتيجية أن الولايات المتحدة لن تفوت الفرصة لتحقيق ما كانت تحلم به منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والمتمثل فى إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي يحل محل النظام الإقليمي العربي، والتالي فإن من ضمن أهداف التحالف الدولي ضد الإرهاب هو استكمال ما لم يستكمل من هياكل النظام الإقليمي الشرق أوسطي. (١١)

فمن وجهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية، فإن المشروع الشرق أوسطى يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر استمرارها فى المستقبل، وتحظى إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية في ظل هذه السوق، وعلى أن تحظى أطراف إقليمية أخرى موالية لأمريكا(تركيا – إثيوبيا) بمشاركة العرب ثرواتهم، وأخيراً ضمان الهيمنة الأمريكية على البترول العربي، وذلك عن طريق إقامة نظام غير عربي المركز، يستمد أمنه من خلال اتفاقات ثنائية بين كل دولة عربية على حدة، والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية: يرى الباحثون، أنه على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية – في أعقاب الأزمة – ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، واعتراف متبادل بين إسرائيل وهذه الدولة مع ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والسيادة المشتركة على القدس؛ إلا أن تلك العناصر تدخل في باب " وعود الحرب " التي تتأثر بظروف هذه الحرب وغالباً ما لا تجد فرصة للتنفيذ، و أنها جاءت بهدف تأييد الدول العربية للتحالف الدولي في حربه ضد الإرهاب.

(٦) الإسلام والغرب والإرهاب: على الرغم من أن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " قد حاول السيطرة على تداعيات استخدامه لعبارة "الحرب الصليبية " فى حديثه عن الحرب ضد الإرهاب، سواءً من خلال التقرب إلى المسلمين

فى أمريكا، أو من خلال التأكيد على أن الإسلام هو دين السلام وأن هذه الحرب هى مع الإرهاب وليست مع الإسلام، ثم ما أعلنه رئيس الوزراء الإيطالي " بيرلسكونى " عن أن الحضارة الغربية المسيحية متقدمة عن الحضارة الإسلامية التى تتسم بالتخلف والركود؛ إلا أن قضية عداء الإسلام قضية مترسبة فى الوجدان الغربي منذ " حروب الفرنجة " فى القرن الحادي عشر حسب التسمية العربية، فيما أطلق عليها الغرب اسم " الحروب الصليبية ".

ويشير البعض إلى أن التحرك الأمريكي ضد الإرهاب بعد ١١ سبتمبر يستند إلى تقرير تم إعداده فى عهد الرئيس الأسبق " رونالد ريجان " عام ١٩٨٤، وأن هذا التقرير هو أول أوراق قرأها الرئيس " بوش " فى أعقاب حادث سبتمبر، وقرر أن يجعل حربه تحت عنوان " الحرب الصليبية الثالثة "، لولا أن بعض مستشاريه تدخلوا ورأوا أن هذه التسمية تعنى التصريح المباشر بالحرب بين الإسلام والمسيحية. ويؤكد هذا التقرير أن هناك عداءً مباشراً بين الإسلام والديمقراطية الغربية وخاصة الأمريكية، وأن إدارة الصراع مع الإسلام يجب أن تتجاوز صراع الحضارات، لأن هذا الصراع سوف يؤدى إلى خسارة أمريكا، ويُقَسَّم العالم إلى حضارة غربية وأخرى إسلامية، و يمكن أن يحسم الصراع بينهما لصالح حضارة ثالثة مثل: الصيمية، أو البوذية، أو اليهودية. ويقترح التقرير أن يتم إدارة الصراع من خلال توجيهه إلى الإسلام مباشرة متجاوزاً الحضارة الإسلامية، أى تفتيت العالم الإسلامي إلى دول، وتصنيف هذه الدول بأنها أشد عداءً وأقل عداءً.

وفى هذا الصدد، يشير البعض إلى أن الصراع المقصود غربياً بين الإسلام والغرب سوف يكون بين الإسلام العربي، والغرب، وهذا ما تؤكده مواقف الدول الإسلامية غير العربية منذ أزمة ١١ سبتمبر مثل إيران التي اتسمت بالحياد، واندونيسيا وباكستان والتي سارعتا بتقديم الدعم التام لأمريكا. (١٢)

(٧) تداعيات أمنية على المستوى العربي الداخلي: مثل خطورة بروز تيارات متطرفة كرد فعل لاتهام الإسلام بالإرهاب، وملاحقة التيارات الإسلامية في

العالم. كما يمكن أن تحدث بعض الصراعات بين الإسلاميين. فضلاً عن اتجاه بعض الدول العربية إلى تشديد قوانين العقوبات بها في إطار المواجهة التشريعية للإرهاب، ويمكن أن ينظر إلى هذا التشدد من قِبَل البعض على أنه ضد الحريات، كما أنه قد يؤدى إلى استغلال بعض الحكومات في العالم العربي لأزمة ١١ سبتمبر لتصفية حساباتها مع معارضيها فى الداخل.

(٨) تداعيات متعلقة بالجدل حول مفهوم الإرهاب: كان من التداعيات السلبية للأزمة أن خلقت جدلاً حول تعريف " الإرهاب " وهو الأمر الذي حاولت به دول كثيرة تفسير المفهوم بما يتلاءم مع مصالحها، لعل أهمها التصور الهندي للنضال الكشميري باعتباره إرهاباً يجب مقاومته والقضاء عليه، والأخطر من ذلك أن سعت الهند إلى الإستعانه بإسرائيل للقضاء على هذه المقاومة، وتهديد باكستان بشن حرب شاملة غير معلومة العواقب، بعد أن صارت الدولتين نوويتين، فماذا لو نشبت الحرب بين الطرفين ؟ وماذا سيكون تأثيرها على الأمن القومي العربي؛ على اعتبار أن باكستان دولة إسلامية ولها علاقات طيبة مع العديد من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي؛ وعلى اعتبار – أيضاً - أن الهند تسعى لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل. (١٣)

(٩) تراجع أهميه الدور المصرى فى المنطقة: تربط بعض الدوائر الأمريكية – خاصة الكونجرس الأمريكي ووسائل الإعلام الأمريكية - بين أحداث ١١ سبتمبر والسياسات الداخلية لكل من مصر والسعودية؛ على أساس أن كلا البلدين يتسمحان مع التوجهات المعادية للولايات المتحدة فى بلادهم من أجل تحويل الانتباه عن الأزمات الداخلية فى تلك الدول. وربط البعض بين ما أسموه غياب الديمقراطية فى تلك البلدان وظهور التطرف الإسلامي. ومن ثَمَّ طالب أعضاء الكونجرس الإدارة الأمريكية بتشجيع التحول الديمقراطي فى تلك البلدان،واعتبارها أحد أولويات السياسة الأمريكية فى المنطقة. (١٤)

تبعاً لذلك، ظهر اتجاه يقول بأن أزمة ١١ سبتمبر قد أدت إلى تراجع أهمية الدور المصري فى المنطقة، خاصة دورها فيما يتعلق بصنع السلام في المنطقة، حيث إنَّ مصر لم تقدم – وفقاً لهذا الاتجاه – أية أفكار جديدة بشأن عملية

السلام، وكانت تميل دائما إلى تأييد وجهة نظر الفلسطينيين. هذا الاتجاه يمثل الرؤية الإسرائيلية، والتي تقوم على تقدير للموقف قوامه أن الحرب ضد الإرهاب يمكن توظيفها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، في فرض تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي وفقاً للمصالح الإسرائيلية ودون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى، وفى تقدير إسرائيل أن هذا لا يمكن أن يتم في ظل وجود دور مصري، ومن ثَمَّ فإن تقليص دور مصر الإقليمي في المنطقة هو أحد الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للأزمة:

وتتحدد الآثار الاقتصادية لأزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على النحو التالي:

(*) آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي:

وقعت الأزمة فى توقيت وظروف عصيبة يمر بها الاقتصاد الأمريكي الذي يعانى من التباطؤ، وبدء يدخل إلى الكساد ويجر خلفه الاقتصاد العالمي المتقدم والنامي على السواء. كما تأتى خطورة توقيت هذه الأزمة من أنها وقعت فى فترة تعكف فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها وبعض المؤسسات الاقتصادية الدولية على استعادة مسيرة العولمة ومواصلة طريقها، خاصة فى مجال تحرير التجارة.

وقد تأثر الاقتصاد الأمريكي سلبياً بأزمة ١١ سبتمبر وتداعياتها،و بسبب الحرب ضد الإرهاب، والتي بدأتها الولايات المتحدة بأفغانستان. وقد تمثلت الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي في الأتي: [١٥]

(١) قُدِّرت الخسائر الإجمالية من جَرَّاء تدمير برجى مبنى التجارة العالمي بما يتراوح بين ٩٠، ١٠٥ مليارات دولار.

(٢) إحداث خسائر ضخمة فى قطاع الطيران والسياحة والسفر فى الولايات المتحدة، حيث هوت أسهم شركات الطيران الأمريكية بنسبة تجاوزت ٤٠%،فضلا عن استغناء شركات الطيران عن ٢٢ ألف موظف.

(٣) الأضرار التى لحقت بأسواق المال، وشهدت قيمة الأسهم الأمريكية تراجعاً كبيراً عقب إعادة فتح بورصة نيويورك، حيث قدرت خسائر الأسهم فى "

وول سترت " خلال الأسبوع الأول من الهجمات بنحو ١,٣٨ تريليون دولار، وهو ما أثر على معظم أسواق المال العالمية.

(٤) تأثر أسواق الصرف فى جميع أنحاء العالم، وخاصة سعر صرف الدولار الذي تراجع أمام اليورو و الين فى أعقاب الأزمة.

(٥) بلغت قيمة الخسائر الأولية التى تتحملها شركات إعادة التأمين فى أمريكا والعالم - من جراء الهجمات - ٣٠ مليار دولار، نتيجة الأضرار الهائلة في الممتلكات، إلى جانب تزايد أعداد القتلى والمفقودين إلى ما يقرب من ٧ ألاف شخص، بل بلغت قيمة هذه الخسائر نحو ٧٠ مليار دولار.

(٦) بالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة الإجمالية لحملة مواجهة الإرهاب قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، وهو ما قد يؤدى إلى عجز في الميزانية الأمريكية. كما أكد البنك الدولي تراجع معدل النمو الاقتصادى الأمريكي إلى ١,١ % خلال عام ٢٠٠١، و ١% في عام ٢٠٠٢.

ويرى الباحثون أن هذه الأزمة لم تصب اقتصاد أمريكا وحدها، ولكنها أصابت الاقتصاد العالمي، لتَحِدْث به أزمة كبيرة يقوم بتصديرها عبر العديد من الشرايين إلى مختلف جنبات العالم. وقد تمثلت آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي، على النحو التالي: (١٦)

(١) أكد البنك الدولي في تقريره الصادر في ٢٠٠١/١٠/١ تراجع معدلات النمو العالمي إلى ١,٣ %، وهو ما يعنى خسارة لا تقل قيمتها عن ٣٥٠ مليار دولار في حجم الاقتصاد العالمي المقدر بـ ٣٥ تريليون دولار أمريكي، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢ % عام ٢٠٠٢.

(٢) أدت الأزمة إلى تأخير إنعاش الدول الصناعية، مما يؤدى إلى التباطؤ الاقتصادى فى أمريكا واليابان والإتحاد الأوروبي، كما أدت إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادى لدول شرق أسيا من ٧,٣ % عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٦ % في بداية عام ٢٠٠٢ بينما تراجع معدل النمو فى الدول النامية من ٥,٥ % عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٩ % فى بداية عام ٢٠٠٢.

(٣) أدت الأزمة إلى ارتفاع تكاليف الأمان والنقل والتأمين، فضلاً عن تباطؤ الإجراءات الجمركية بعد ١١ سبتمبر، والتي تعد من العوائق التي تحد من حركة التجارة الدولية.

(٤) أشار الإتحاد الدولي للنقل الجوى "إياتا" أن الخسائر الإجمالية لشركات الطيران على المستوى العالمي هى ٧ مليارات دولار، كما تراجعت العائدات السياحية لجميع دول العالم تَأثُراً بأحداث ١١ سبتمبر.

(٥) أدت الأزمة إلى هبوط أسواق الأسهم العالمية بنسبة تبلغ نحو ٢٠%، ويعتقد البنك الدولي أن أحد أبرز المخاطر التى تواجهها الدول النامية فى الفترة المقبلة؛ تتمثل فى انخفاض تدفقات الاستثمارات الخاصة من ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ١٦٠ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠١.

(*) أثار الأزمة على الاقتصاد العربي:

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الثاني للعرب بعد الإتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي، بل إنَّها تُعد الشريك التجاري الأول لعدد من الدول العربية. ويعزز هذا الترابط الاقتصادى العربي - الأمريكي حجم الاستثمارات العربية فى الأسواق الأمريكية. وبناءً على ذلك يمكن رصد التأثيرات على الاقتصاد العربي، على النحو التالي: (١٧)

(١) تأثرت معظم البورصات العربية فى أعقاب الأزمة، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة ٣,٥ %، فضلاً عن أن بعض الأجانب قد خرجوا من بعض البورصات العربية.

(٢) يمثل النفط ٤٠% من الواردات النفطية، وتبلغ حصة النفط الخليجي حوالي ٦٠% من إجمالي الواردات الأمريكية، وفى أعقاب الأزمة انخفض الطلب العالمي على النفط بمقدار ٧٠٠ ألف برميل يومياً، وانخفض سعر سلة خامات نفط أوبك انخفاضاً بنسبة ٣٠ %، مما أدى إلى خفض الإنتاج العربى بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً.

(٣) بلغت مجمل الخسائر التى تعرضت لها الاستثمارات الخليجية والعربية فى الولايات المتحدة وأوربا حوالي ٤٠ مليار دولار، شكلت ما نسبته ٥ % من حجم الاستثمارت العربية بالخارج البالغة ٨٠٠ مليار دولار.

(٤) تأثر قطاعي السياحة والطيران سلباً بنسبة ٥ %، كما بلغت خسائر شركات الطيران فى ١٦ دولة عربية ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠١.

(٥) أدت الأزمة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى العربي من ٤,٤ % عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٦ % خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، وتَراجع مؤشرات الفائض القياسي في الميزان التجاري، وانخفاض التجارة الخارجية.

(٦) أصبحت المصارف الإسلامية في بؤرة الاهتمام مع تزايد الجهود الدولية لتتبع أموال الإرهابيين، وقيام حملات تشكيك ودعاية مشوهة تجاه البنوك والمصارف الإسلامية، مما يؤثر على مستقبلها ويهدد وجودها.

(*) أثار الأزمة على الاقتصاد المصري:

وقعت أزمة ١١ سبتمبر فى ظل ظروف اقتصادية غير مواتيه في مصر. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد شريكاً هاماً لمصر فى مجالات التجارة والاستثمار والمعونات؛ فإن ما حدث يوم ١١ سبتمبر قد ألقى بظلاله على معظم قطاعات الاقتصاد المصري. وتمثلت تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري، على النحو التالي: [١٨]

١- كانت البورصة المصرية أول قطاعات الاقتصاد المصرى تأثراً بالأزمة، فقد تراجع مؤشر أسعار الأسهم المصرية بأكثر من ١٢ %، وبلغ ما فقدته هذه الأسهم من قيمتها السوقية حوالى ٢ مليار دولار.

٢- ألقت الأزمة بظلالها على حركة التجارة الخارجية من وإلى مصر، وفى هذا المجال تشير التقديرات إلى تراجع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة ٢٥%، وكذلك تراجع الواردات السلعية بنسبة ١٥%.

٣- تأثرت أسهم البنوك فى البورصة بسبب موجة التراجع التى صاحبت الأزمة، وحدوث اتجاه لتحويل الودائع والحسابات الدولارية الدائنة فى البنوك إلى ودائع و حسابات بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية الأخرى.

٤- قُدِّرت التعويضات المبدئية التى ستتحملها شركات التأمين المصرية بحوالى ٤١ مليون دولار.

٥- انخفضت حركة السياحة الوافدة إلى مصر بنسبة أولية ١٨% بعد الحادث، حيث انخفضت معدلات الإشغال الفندقى فى مصر من ٩٠% إلى ما يتراوح بين ١٣% إلى ٢٥%، وبلغت خسائر قطاع السياحة بما يتراوح بين ٢ – ٣ مليار دولار.

٦- إن ما حدث سوف يؤثر على مستقبل برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تؤثر الاهتزازات فى أسواق المال والبورصات العالمية على برامج الخصخصة، كما ستتأثر الدول العربية التى تتلقى دعماً أمريكياً لبرامج الإصلاح الاقتصادي – مثل مصر - سواء كان الدعم الأمريكي يتم من خلال تقديم معونات اقتصادية أو فنية، أو يتم من خلال دعم مواقف الدول العربية أمام مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

ثالثاً: التداعيات العسكرية على المنطقة العربية والإسلامية:

وفى الوقت الذى كانت تتم فيه متابعة الأزمة على مسرح الأحداث، كان أول الإجراءات فى هذا الجانب أن اعْتَبَرت الولايات المتحدة أن هذه الأزمة تعتبر عملاً من أعمال الحرب. وبدأ الخطاب السياسي الأمريكي يشير إلى تورط أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذى يترأسه، واعتباره العدو الأول الذى يستهدف المصالح الأمريكية، فضلاً عن العراق؛ بسبب إنتاجه أسلحة الدمار الشامل فى مجال دعم جماعات إرهابية، الأمر الذى رفع من مخاطر قيام العراق بتزويد جماعات إرهابية بأسلحة للدمار الشامل أو أية أسلحة بيولوجية أو كيميائية.

تبعاً لذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد قواتها فى منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، استعداداً لبدء العمليات العسكرية؛ لضرب

القواعد التي تؤى الإرهابيين فى العالم. وقد تمثلت التداعيات العسكرية لأزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على النحو التالي:

(*) الحرب ضد أفغانستان:

فى إطار الحملة الأمريكية لمحاربة قواعد الإرهاب فى أنحاء العالم؛ أعدت الولايات المتحدة الأمريكية حملة أطلقت عليها اسم " النسر النبيل " فى السابع عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠١، وأعلنت مع دول غربية مساندة لها أن هذه العملية مُوَجَّهة لتنظيم القاعدة الذي يرأسه " أسامة بن لادن " المنشق السعودي، وحركة طالبات الحاكمة فى الجزء الأكبر من أفغانستان؛ بتهمة إيواء المنظمات الإرهابية التى تهدد الأمن العالمي، وتثور احتمالات توجيه الضربة لدول أخرى خلاف أفغانستان.

وَبَدأ الهجوم العسكري الأمريكي على الإرهاب فى يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠١، عَقِبَ إنذار حكومة طَالِبان بتسليم " أسامة بن لادن "، الذي انتهى فى منتصف نوفمبر ٢٠٠١ بإحكام سيطرة قوات التحالف عسكرياً على أراضى أفغانستان؛ من خلال تواجد فرنسي فى منطقة مزار الشريف، وبريطاني فى كابول وأمريكي فى مناطق متفرقة من أفغانستان. وبدأت الولايات المتحدة - اعتباراً من السادس والعشرين من نوفمبر - عملياتها البرية، في محاولة للقبض على المُلاَّ محمد عمر أمير حركة طالبان، وأسامة بن لادن ومعاونيه.

ويرى الباحثون أن الحملة العسكرية ضد أفغانستان كانت تستهدف تحقيق عدة أبعاد، على النحو التالى: (١٩)

(١) سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط فى العالم، فطبقاً لحرب الخليج الثانية أحكمت سيطرتها على بترول منطقة الخليج، وخلال حرب الإرهاب ضد أفغانستان تمكنت من التواجد بالقرب من بحر قزوين.

(٢) إحكام سيطرتها على دول القوقاز وسط آسيا، وهو ما يَحْرُم كافة الدول الكبرى الأخرى من المشاركة فى استغلال مواردها مثل: روسيا والصين.

(٣) تقسيم آسيا الوسطي إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، تتصارع فى السيطرة على المنطقة بحكم تواجد دول موالية للولايات المتحدة وأخرى لروسيا.

(٤) حسم محاولات التواجد من الدول الإقليمية فى منطقة آسيا الوسطي مثل إيران وتركيا، وغيرها من الدول.

(٥) محاصرة إيران من كافة الجهات سواءً عبر التواجد العسكري في دول محيطة بها، أو دول إسلامية سُنِّية، والضغط عليها بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية الموقعة عليها.

(٦) تعتبر إسرائيل المستفيد الأول من الحرب ضد الإرهاب، حيث استغلت انشغال العالم وأمريكا بالحرب ضد أفغانستان، وقامت بارتكاب مجازر وحشية ضد الفلسطينيين فى الأراضي المحتملة؛ لإجهاض المقاومة الفلسطينية.

(*) الحرب ضد العراق:

تشوب العلاقات الأمريكية - العراقية الخلافات منذ عام ١٩٩٠، ومع تولى إدارة الرئيس " جورج بوش " لمقاليد الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى يناير عام ٢٠٠١، عادت المسألة العراقية إلى البروز مرة أخرى، ثم جاءت أزمة ١١ سبتمبر لتُعَزِّز من التوجه الاستراتيجى لتلك الإدارة، وتُحْيى من جديد اللغة القاسية المستخدمة ضد العراق. وقد منحت الهجمات الإرهابية الولايات المتحدة سياقاً جديداً لاستئناف سياستها ضد العراق، وهو سياق يؤكد أن العراق مازال يدعم الإرهاب.

وقد تم ربط القضيتين الرئيستين اللاتين تثيرهما الولايات المتحدة من أجل الانقضاض على العراق، بالصلات المزعومة مع الإرهاب، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استخدامها.

وبعد تحقيق الهدف الرئيسي قصير المدى من الحملة الأمريكية على أفغانستان، عاد العراق على رأس قائمة الأولويات الخاصة بالإدارة الأمريكية. وحاولت الولايات المتحدة بناء تحالف دولي لضرب العراق، ولكنها فشلت فى

بناء مثل هذا التحالف. ومن هنا اكتسب الاقتراب المنفرد زخماً جديداً داخل الإدارة الأمريكية، لكن معارضة بعض القوى الدولية الهامة - ومن بينها أعضاء دائمين فى مجلس الأمن – على توجيه ضربة للعراق بشكل منفرد؛ قد دفع الولايات المتحدة للعودة إلى مسار الأمم المتحدة والتحرك متعدد الأطراف.

وبعد رفض مشروع قرار " امريكى – بريطانى " بضرورة العمل العسكرى ضد العراق من أجل حماية السلام والأمن الدوليين المهدد بشكل مباشر من جانب العراق؛ تحركت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وأسبانيا بشكل منفرد لنزع أسلحة العراق، وأعلن المندوب البريطاني فى مجلس الأمن انتهاء العمل الدبلوماسي وبدء العمليات العسكرية ضد العراق.

وقامت القوات الأمريكية والبريطانية بعملياتها العسكرية ضد العراق وذلك فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣. وعلى الرغم من الإطاحة بالنظام العراقى وسقوط بغداد فى منتصف أبريل ٢٠٠٣؛ إلا أنَّ القوات الأمريكية والبريطانية قد فشلتا فى إنهاء الحرب بأسرع وقت ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة، علاوةً على تفجر المشاعر القومية والدينية لدى قوى عربية وإسلامية عديدة فى داخل العراق وخارجه، على نحو جعل من حرب أمريكا على العراق مواجهة جديدة مع الغرب المسيحي الذى يوجهه اليهود ضد الإسلام والمسلمين.

فعلى عكس التوقعات الأمريكية السابقة، التي كانت تتوقع أن الشعب العراقي سوف يستقبل القوات الأمريكية والبريطانية " بالورود " لأنهم سوف يحررونه من ظلم نظام حكم صدام حسين حسب تصورهم؛ فإن الشعب العراقي لم يتقبل هذا العدوان وواجهه بمقاومة شديدة، على الرغم من الدعاية المكثفة التى قامت بها الإدارة الأمريكية تمهيداً للغزو، وهذا يعنى أن الدوافع الأمريكية – البريطانية من وراء العمل العسكري ضد العراق لم تكن خافية على أحد ولا ترتبط بـ " تحرير الشعب العراقي "، بقدر ما ترتبط فى الأساس بتحقيق المصالح المباشرة للولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل.

فى هذا الشأن، تؤكد الأدبيات السياسية والاستراتيجية أن هناك عدة دوافع وراء الحرب ضد العراق، تتمثل فى التحكم فى المصالح الاقتصادية للقوى

الكبرى والتي تعتمد بشكل أو بأخر على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي مثل: الصين واليابان وفرنسا وروسيا. فضلاً عن أن البعض الآخر يرى أن الحرب ضد العراق لا تهدف فقط إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، أو حتى الإطاحة بنظام صدام حسين؛ وإنما يعتبر ذلك مجرد بداية ضمن مخطط كبير لتغيير خريطة الشرق الأوسط وإجراء تحولات كبرى بالمنطقة. (٢٠)

وتشير أدبيات سياسية واستيراتيجة –اخرى- أن إسرائيل تُعْد الطرف الإقليمي الأول المستفيد من ضرب العراق، لضمان أمنها وإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد فى العراق، حيث سيؤدى ذلك إلى " التطبيع " مع القوى الرئيسية فى العالم العربي، دون الارتباط بقضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وفى هذا السياق، نجد ملامح لحملة إسرائيلية تُرَوِّج لما يُسَمَّى أفكاراً أمريكية حول تغيير نظام الحكم فى الدول التى تقع فى خانة " محور الشر " وتحديداً إيران والعراق، ثم الدول غير المتعاونة و المعادية لإسرائيل مثل سوريا، والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال وتعتبر في معسكر الأصدقاء مثل السعودية ومصر. ومن هنا فإن ضرب العراق بداية لعمل واسع النطاق؛ يضمن استهداف الكيانات الكبيرة فى العالم العربى ورسم خريطة جديدة للمنطقة، وذلك تحت ستار الحرب طويلة الأجل ضد الإرهاب. (٢١)

الحلول المطروحة لمواجهة آثار ونتائج الأزمة:

تطرح الأدبيات والدراسات العلمية - على المستويات الفكرية، والسياسية، والإستراتيجية - عدة رؤى وحلول لمواجهة الآثار والنتائج الناجمة عن أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن.

ويتناول المؤلف تلك الرؤى والحلول المطروحة لمواجهة آثار ونتائج الأزمة على عدة مستويات، هي على النحو التالي:

أولاً: على مستوى تحسين صورة العرب والمسلمين:

وقعت أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبدأ معها فصل جديد فى مسلسل تشويه صورة العرب والإسلام والمسلمين، وبرزت على مسرح الأحداث قضية صِدَام الحضارات. فقد استدعى الوعي الغربي والوعي العربي - على حد سواء – أطروحات " صامويل هانتنجتون " حول صدام الحضارات، وبصفة خاصة الصدام والصراع بين الحضارة الغربية المسيحية، والحضارة العربية الإسلامية.

ووفقاً لذلك، يطرح الباحثون والمفكرون عدة رؤى ومقترحات بشأن تحسين الصورة المُشَوَّهة للعرب والمسلمين والتى أفرزتها أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك على النحو التالي: (٢٢)

(١) وجود تحرك عربي وإسلامي منظم داخل المجتمعات الغربية، ودعم المنظمات الإسلامية التي ازداد دورها هناك فى السنوات الأخيرة؛ وذلك للتأثير على هذه المجتمعات من داخلها بدلاً من الاكتفاء بانتقاد سياستها.

(٢) على صعيد العلاقات مع " الغير " يجب التنبيه إلى أن المجتمعات الحية هى تلك التى تنجح فى إقامة تفاعل خلاق ومتوازن بين التمسك بالقيم التي تعبر عن الخصوصية الثقافية العربية والإسلامية من جهة، والقيم العالمية المشتركة من جهة أخرى. دون ذلك تقع المجتمعات فى نموذجين كليهما خطير عليها: فإما التغريب، أو الانطواء وحدة التعامل مع الخصوصية الثقافية من خلال الانفتاح على الآخر. إن مد جسور التفاعل معه؛ يؤدى للنهوض المجتمعي من خلال إثراء الحضارة الإنسانية بثقافتنا العربية والإسلامية.

(٣) في مواجهة " الصدام الحضاري " وأشكاله المختلفة، ينبغي للعرب والمسلمين أن يتمسكوا بحوار الحضارات مع الغرب، على أسس من الندية والتكافؤ ومراجعة الأحكام المسبقة والمتحيزة ضد المسلمين شعوباً وجماعات، وقبول الأخر بخصوصيته الثقافية والدينية، وفتح صفحة جديدة لحوار الديانات، وضرورة مراجعة المنظومات التربوية لإرساء مبادئ في

الثقافتين " الغربية " و " العربية الإسلامية "، وتقليص دور الأيديولوجيا في صياغة هذه النظم.

(٤) ضرورة قيام الدول العربية والإسلامية - على الصعيدين الفكري والسياسي - ببلورة أجندة لمكافحة الإرهاب، ووضع تعريف له وتحديد كيفية مواجهته، وذلك تحت عنوان "حملة دولية لعالم أكثر عدالة" تقوم على بلورة حركة دبلوماسية وفكرية عربية – دولية، للبحث عن أفضل الوسائل لمكافحة الفقر، والتهميش، والإقصاء، ولإرساء نظام اقتصادي واجتماعي دولي أكثر عدالة ومساواة.

(٥) يرى البعض أن صورة العالم الإسلامي لن تتغير إلا إذا تغيرت أحواله السياسية والاقتصادية بشكل جذري، ويقترحوا ضرورة فصل الصعوبات الواقعية - من تهور اقتصادي وسياسي وأزمات اجتماعية - عن تعبيراتها الدينية المشوشة، ثم التصدي لهذه المصاعب.

(٦) أن التنسيق بين الدول العربية والإسلامية لعمل استراتيجية إعلامية تقدم الصورة الصحيحة للإسلام في العالم الغربي؛ لم يَعُد قابلاً للجدل أو التراخي أو التأجيل إلى حينٍ مُقبلٍ، ولعل أهم بنود هذه الاستراتيجية المقترحة، كالتالي: (٢٣)

(أ) تشجيع ثقافة الحوار التي تبدأ بالاعتراف بالآخر واحترامه، فالحضارات لا تتصارع ولكنها تتقارب وتتعارف.

(ب) التصدي المنهجي و العقلاني والمستند إلى دراسات رصينة لدعاوى المستشرقين، خاصة المعروف عن كتاباتهم التشويه العمدى للدعوة الإسلامية والنَيْل منها.

(ج) توفير التمويل المطلوب للقيام ببحوث علمية لتطوير العمل الإعلامي، واستثمار المعطيات الحديثة وثورة الاتصالات؛ لتحقيق أوسع انتشار للرسالة الإعلامية.

(د) تتحمل وسائل الإعلام العربية والإسلامية - من خلال تأسيس خطاب إعلامي عقلاني – المسئولية في العمل لإقناع الغرب بأن الإرهابيين ليسوا مسلمين أو عرباً، وإنما الإرهابي لا دين له أو وطن له.

(هـ) يتعين على الإعلاميين العرب والمسلمين إقناع الإعلاميين الغربيين بوقف نشر الأكاذيب عن العرب والمسلمين، مع نشر الحقائق فقط التي يمكن الحصول عليها بالاتصال بمصادر عربية وإسلامية، وليس بمصادر إسرائيلية أو غربية يكون هدفها تشويه صورة العرب والمسلمين.

(و) تتحمل وسائل الإعلام العربية والإسلامية المسئولية عن العمل لإقناع الغرب بأن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال لا تُعد إرهابا.

(ز) تجاوز القضايا القطرية فى السياسة الإعلامية العربية؛ للتركيز على بناء نظام إعلامي عربي هدفه خدمة المصالح العربية المشتركة، والهوية الثقافية والقومية.

(ح) مواجهة التيارات الأصولية المتطرفة التي تعبث بحرية الرأي، وتعمد إلى تشويه العقول البريئة.

ثانياً: على مستوى مواجهة العولمة الأمريكية:

يطرح المفكرون عدة رؤى ومقترحات والتي لا بد من الأخذ بها لمواجهة العولمة الأمريكية، وهى على النحو التالي: [٢٤]

(١) تدعو مظاهر عدم المساواة الناجمة عن العولمة إلى مراجعة الحقوق السيادية التي تحوزها الدولة القومية، وقيام أساساً أخلاقياً جديداً للسلوك الدولي، مع التأكيد على أهمية العمل على خلق فهم مشترك ومتبادل لكل من معنى الإنصاف والعدالة.

(٢) لتدعيم وجهة النظر العالمية ووجودها وفعاليتها على الأرض، يعطى الباحثون وزناً كبيراً للميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ولفكرة دور الأمم المتحدة، ومئات المعاهدات والاتفاقات الدولية. ويشددون على ضرورة الارتكاز على منظومة القيم الإنسانية العالمية مثل: حقوق الإنسان، والحريات السياسية والفردية، والديمقراطية، والشفافية، والمحاسبة.

(٣) نشر الديمقراطية بطريقة أفضل داخل نظام الأمم المتحدة نفسه، بدءً من إعادة تقييم العلاقات القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى التحرك نحو توسيع مجلس الأمن نفسه ليصبح أكثر تمثيلاً لتنامى ثِقَل دول جديدة فى المجتمع الدولي.

(٤) أصبح الوطن العربي أصبح في أمس الحاجة إلى ممارسة غالبية المواطنين لحقوقهم السياسية والمدنية، كما أنه لابد من إحياء المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية، والمتمثل في الهيئات والجمعيات غير الحكومية مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الأهلية، وكذلك صياغة مشروع نهضوي يُسهم فى تحقيق التقدم العربي المطلوب.

(٥) ضرورة تبنى الدول العربية استراتيجيتين متكاملتين لمواجهة العولمة، وهما: ضرورة الاستفادة من النموذج الياباني فى الانتماء الوطني حيث يوجد ارتباط وثيق بين الفرد والمؤسسة التى يعمل فيها، إضافة إلى قيام اليابان فى المجال الحضاري بدراسة تطور المجتمعات العربية والإسلامية من أجل الدخول فى حوار حضاري معها. والثانية: ضرورة مواجهة أزمة الثقافة العربية ثُلاثِيَّة الأبعاد، والمتمثلة فى:

(أ) أزمة الشرعية:عن طريق تَبَنِّى الديمقراطية فى كافة المجالات وفتح المجال أمام المشاركة السياسية.

(ب) أزمة الهوية: وهنا يجب تبنى نظام ثقافي عربي قادر على إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي لصالح القطاع الأعظم من الجماهير.

(ج) أزمة اتخاذ وصنع القرار: حيث أدى الانفراط فى اتخاذ القرار فى المجال الاقتصادي – خاصة - إلى التخلف الاقتصادي، على عكس ذلك نرى الغرب يتبع نظام الديمقراطية فى صنع القرار، وممارسة ذلك تحت رقابة الصحافة والرأي العام.

(٦) ضرورة العمل على تشكيل نموذج متطور وفاعل للتكامل الاقتصادى العربي، وتحقيق حالة من الترابط العضوي بين نهضة الدول العربية وتقدمها، من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وتفعيل التبادل

التجاري الثنائي مع العديد من الدول العربية، وإنشاء لجان عليا لتنظيم التعاون الاقتصادى والفني بين هذه الدول.

(٧) يُلاحَظ أن الآثار الكلية للعولمة على العالم الإسلامي تبدو سلبية، لذا فإن هناك عدة استراتيجيات – أمام العالم الإسلامي – لمواجهة العولمة، وذلك على النحو التالي: (٢٥)

(أ) استراتيجيات التعامل مع العولمة الاقتصادية: وتتمثل فى:

- تَبَنّى مشروع وطني فى كل دولة إسلامية لمحو الأمية ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والبحثية العلمية، وأهمية التعاون التكنولوجي بين الدول العربية والإسلامية.
- تحرير التجارة بين الدول العربية والإسلامية، هى مقدمة ضرورية لتعاون مشترك بينها بصدد قضية تحرير التجارة الدولية.
- تعاون الدول الإسلامية مع مفاهيم الإقليمية الجديدة المطروحة فى عصر العولمة، مثل إنشاء مؤسسات للتعاون الاقتصادي بين دول غير متجاورة جغرافياً أو متشابهة ثقافياً مثل مجموعة الدول الإسلامية الثماني، والتي تتألف من ثماني دول إسلامية هى: تركيا، إيران، مصر، ماليزيا، بنجلاديش، نيجيريا، اندونيسيا، باكستان، حيث يمكن أن تشكل تلك المجموعة أداة مهمة للدول الإسلامية للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي قد تكون متاحة.
- توثيق التعاون بين الدول الإسلامية ودول الجنوب من أجل صياغة إستراتيجية للتعاون مع العولمة، وذلك من خلال اشتراك الدول الإسلامية فى مجموعة الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أسيا)، وتجمع المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، حيث يضم تسع عشرة دولة منها ثماني دول إسلامية، ومنتدى التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، والذي تشترك فيه سبع دول إسلامية.

(ب) استراتيجيات التعامل مع العولمة السياسية: وتتمثل فى:

- بناء نموذج سياسي فى كل دول عربية وإسلامية يقوم على المشاركة العامة فى صنع السياسات واحترام التعدد السياسي والفكري والديني والعِرْقِي، ويبنى

مؤسسات قوية قادرة على أداء مسئولية المحاسبة العامة، ويعمل في إطار الرقابة الاجتماعية.

- طرح نموذج سياسي – أمنى إسلامي بديلاً يُطبَّقٌ بين الدول الإسلامية، وجوهر هذا النموذج يَكْمُن فى تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي فى مجال تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وفى مجال الأمن الجماعي للدول الإسلامية.
- التعاون مع المنظمات الأمنية الأوربية و الآسيوية و الأفريقية لمواجهة تحديات النموذج السياسي – الأمني الذي تحاول قوى العولمة أن تفرضه، ويشمل هذا التعاون تحديد طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه العالم مثل مقاومة الإرهاب، وأهم النماذج المطروحة فى هذا الصدد، و تعاون بعض الدول الإسلامية مع بعض الدول الآسيوية لإنشاء " مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى أسيا " والذى تم إعلانه فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١.

(ج) استراتيجيات التعامل مع العولمة الثقافية: وتتمثل فى:

- بناء نموذج ثقافى فى الدول الإسلامية ويشمل ذلك محو الأمية والارتقاء بمستوى التعليم، و إجراء حوار عام يسفر عن إجماع وطني حول المشروع الثقافي الوطني، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حماية الثقافة بين المسلمين وغير المسلمين، بشكل يندمج بموجبه غير المسلمين فى الهوية الوطنية العامة للدولة الإسلامية.
- على الدول الإسلامية أن تدير حواراً دينياً ثقافياً حضارياً بينها، للتوصل إلى تسوية القضايا محل الخلاف، وإلى اتفاق عام حول تصور العلاقات الثقافية والحضارية بين الدول الإسلامية، وقوى العولمة. فعلى الرغم من مركزية مفهوم وحدة الأمة الإسلامية، فإن العالم الإسلامي هو كائن غير متجانس على كل المستويات بما فيها الثقافة.
- يتطلب التعامل مع العولمة الثقافية عدم الدخول فى صدام حضاري مع الأخر، والتوصل إلى استراتيجية ثقافية مشتركة بين الدول الإسلامية والدول الآسيوية والأفريقية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حوار الحضارات بين

الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى في الجنوب مثل الحضارات الهندية، والصينية، والأفريقية، واللاتينية وغيرها.

ثالثاً: على مستوى حل الصراع العربي – الإسرائيلي:

يطرح السياسيون عدة مقترحات وحلول من الممكن أن تُسهم في إزالة مشاعر العداء والكراهية ضد الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهى على النحو التالي: (٢٦)

(١) تعديل السياسات الإسرائيلية، حيث تنصاع لإرادة الشرعية الدولية، ولتكون محكومة بقواعد القانون الدولي، مما يستدعى وجود حكومات إسرائيلية مستعدة للتعايش السلمي مع شركائها.

(٢) إن معادلة السلام في الشرق الأوسط واضحة وبسيطة، وترتكز على أن السلام الحقيقي يتحقق عبر الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة كاملة وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وبدون ذلك فإنه لن تفلح أية مبادرة سلام في وضع حد لدوامة العنف المشتعلة في المنطقة.

(٣) هناك حاجة لدور أمريكي لتسوية الصراع، ويطرحون عدد من الخيارات أمام الإدارة الأمريكية حول طبيعة وحدود الدور الأمريكي، على النحو التالي:

الخيار الأول: القيام بدور محدد يستهدف وقف العنف بين الطرفين والبدء في إجراءات بناء ثقة استناداً إلى مرجعيات السلام السابقة، ومساعدة الأطراف بعد ذلك فى الدخول في مفاوضات تستهدف إقامة دولة فلسطين بجانب إسرائيل.

الخيار الثاني: هو الإصرار على أن القضايا السياسية يتم معالجتها مع القضايا الأمنية، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإعلان الخطوات التي يجب على كل طرف القيام بها لوقف العنف، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وتحديد مواعيد تنفيذ تلك الخطوات. وتقوم الولايات المتحدة – أيضاً - بتحديد جدول زمني لبدء المباحثات السياسية حول قضايا الوضع النهائى، وتحديد الأجندة الخاصة بهذه المفاوضات.

الخيار الثالث: يقوم على دور أكثر فعالية للولايات المتحدة، يتمثل في قيامها بصياغة مشروع لتسوية الصراع، والقيام بالضغط على الطرفين لقبوله، و قيام الولايات المتحدة بضمان تنفيذ هذا الاتفاق.

(٤) تفعيل دور القوى الإقليمية الأخرى مثل " الدور الأوروبي "، " الدور الروسي "، " الدور الصيني " لتشكيل وَرَقَة ضغط على إسرائيل، ودفع عملية السلام على كافة المسارات. وذلك من خلال تحرك دبلوماسي عربي بهدف تحريك وتفعيل أدوار هذه القوى الإقليمية، والاستفادة من مسار العلاقات العربية مع تلك القوى.

(٥) مخاطبة الرأي العام العالمي لكشف الجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، فضلاً عن كسر احتكار إسرائيل واليهود لموقع " الضحية الأولى " في الماضي والحاضر والمستقبل، حيث شغلت إسرائيل هذا الموقع منذ اندلاع الانتفاضة، وتصوير اليهود على أنهم إرهابيون معتدون على الدولة الفلسطينية.

رابعاً: على مستوى مواجهة تهديدات الأمن القومي العربي:

يرى الباحثون السياسيون والاستراتيجيون أن هناك عدة رؤى ومقترحات ينبغي الأخذ بها من أجل الخروج من المأزق الذي يواجه العالم العربي، ويهدد أمنه القومي، وهى على النحو التالي: (٢٧)

(١) التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة دولية ليس لديها دين أو جنسية، ومن ثَمَّ فإنه من غير العدل أن يتم الربط بين الإرهاب من جهة، والعرب والمسلمين من جهة أخرى. ولأن الإرهاب ظاهرة دولية فهى تستلزم تعاوناً دولياً من أجل القضاء عليها، فإن الاقتراب المنفرد لا يعُد الطريق السليم لمجابهة الإرهاب.

(٢) يجب إدارة الحملة المناهضة للإرهاب بدون تحيز ولا معايير مزدوجة وبدون أفكار مسبقة وبدون قوائم أهداف خفية. فهذه الحملة لا يجب استغلالها كغطاء من أجل شن الحرب ضد الدول والحضارات الأخرى، ولا أن تكون حُجَّة لتغيير القواعد الأساسية للقانون الدولي ومنها عدم

التدخل فى الشئون الداخلية للدول،حيث سيقود ذلك فى النهاية إلى عدم الاستقرار والفوضى والحرب، ما لم تنتفي الازدواجية الأمريكية فى التعامل مع الإرهاب، والبحث فى الجذور والأبعاد الحضارية والاقتصادية والسياسية للإرهاب الدولي.

(٣) ضرورة إحياء مفاوضات اللجنة متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي فى الشرق الأوسط (ACRS)، من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل وضبط التسلح النووي والتقليدي بالمنطقة بما فيها إسرائيل. فضلاً عن أنه يجب على الدول العربية وضع التكنولوجيا النووية على قمة الأجندة الوطنية؛ بهدف اكتساب وتوطين التكنولوجيا النووية، وذلك حتى يتسيد مبدأ الردع والسيادة وتوازن القوى، حتى تتراجع إسرائيل عن تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة وتهديد الأمن الإقليمي العربي.

(٤) مواجهة الشراكة الهندية - الإسرائيلية التي جاءت فى أعقاب الأزمة والتي تمثل تهديدا للأمن القومي العربي، الأمر الذي يتطلب موقف عربي حقيقي موحد مُحَذِّراً الهند من مَغَبَّة شراكتها الإستراتيجية مع إسرائيل وتأثيرها السلبي على علاقاتها مع العالم العربي. كما ينبغي على الدول العربية إيصال رسالة هامة إلى الهند مؤادها أن شركاتها الإستراتيجية مع إسرائيل، ستدفع العالم العربي تلقائياً إلى تكثيف تعاونه الإستراتيجي مع باكستان.

(٥) تصدعت – فى أعقاب الأزمة – أطر ترتيبات الأمن الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب تقليص قدرة الأطراف الفاعلة فى كل إقليم على التأثير فى التفاعلات المحيطة بها، كما تشير أوضاع دول كباكستان، وإيران، وكوريا الجنوبية، واليابان، ومصر، والسعودية، وتركيا فى أقاليمهما.

كما أن المضامين والمفاهيم للأمن مثل " الأمن الجماعي "، أو " الأمن المشترك "، أو " الأمن الشامل " قد فرغت من محتواها، ولم تعد توجد على

أرض الواقع فى ظل الأحداث التي تفجرت عقب أزمة ١١ سبتمبر، وهو الأمر الذي يستلزم من الدول العربية أن تحيى نظرية الأمن القومي العربي، والسوق العربية المشتركة، وسياسيات التنسيق العربي، وتفعيل مؤسسات وآليات العمل العربي المشترك مثل جامعة الدول العربية.

إدارة الأزمة ومواقف الأطراف الفاعلة فيها:

مرت عملية إدارة أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بثلاثة مراحل، هى على النحو التالى:

أولاً الهجمات الإرهابية كعمل من أعمال الحرب:

تغيرت الرؤية الأمريكية فى التعامل مع الإرهاب فى أعقاب تفجر أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بصورة جذرية، حيث أصبحت السياسة الأمريكية موجهة بالكامل نحو أهداف مكافحة الإرهاب، بما ينطوي عليه هذا الأمر من تخصيص للموارد المادية والبشرية، وإعادة تشكيل التحالفات الخارجية الأمريكية، وعلاقاتها الدولية، وتعديل السياسة الدفاعية فى هذا الاتجاه.

ومن ثم فإن أولى خطوات الإدارة الأمريكية فى إدارة الأزمة سياسياً؛ اعتبار الهجمات الإرهابية عملاً من أعمال الحرب، مما يعنى أنه ليس من الضروري التركيز على الدليل الذى يثبت تورط الإرهابيين، ولكن يكفى تحديد هوية الجماعة الإرهابية. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجهت الاتهام الرسمي إلى " أسامة بن لادن " وتنظيم القاعدة حتى تتنصل من المسئولية الدولية فى إثبات تورطهم، فيما تم إعلان العمل باعتباره عملاً حربياً، مما يعفى الإدارة من مهمة تقديم دليل، كما يجعل إجراءاتها تقع تحت مظلة الشرعية والقانون الدولي.

لقد أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية – فى محاولتها لتهدئة الرأي العام الداخلي والتنفيس عن مشاعر الإحباط والغضب الذى تنتابه – بتوجيه أصابع الاتهام فور وقوع الحادث إلى" هدف عربى جاهز " له سوابق معروفة فى معاداة الولايات المتحدة واستهداف مصالحها بالخارج، ويرأس تنظيماً يتمتع بروابط تمويلية وتنظيمية مع بعض الاتجاهات الأصولية فى العالم العربي،

وبعلاقات وثيقة مع بعض الدول الإسلامية. وبعد ذلك اتسعت دائرة الاتهام من خلال إلقاء المسئولية على أطراف عربية و إسلامية، ترى الولايات المتحدة أنها تدعم الإرهاب، و هى: إيران، سوريا، ليبيا ، السودان ، اليمن، العراق.

ثانياً: استراتيجية إدارة الأزمة:

سعت الولايات المتحدة وحلفائها إلى تطوير استراتيجية متكاملة لمواجهة الإرهاب، تراعى فيها مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ولا تعتمد فقط تلك الإستراتيجية على الأداة العسكرية، بل تضم عناصر إستراتيجية فرعيه أخرى، وهى على النحو التالي: (٢٨)

(١) استراتيجية التأكيد على فصل الإسلام عن الإهارب:

أضحى الوضع المتفجر بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ساحة لاختبار مقولات التهديد الإسلامي للغرب، والمؤامرة على الإسلام والمسلمين. لذا رأت الإدارة الأمريكية فصل الإسلام عن الإرهاب فى أولى خطوات إدارة الأزمة؛ فى محاولة لرأب أى صدع من شأنه أن يهز التحالف ضد الإرهاب، ولضمان تأييد الدول العربية والإسلامية لهذا التحالف.

(٢) استراتيجية التحول التكتيكي:

رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تحريك عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن هنا بدأت السياسة الأمريكية في الضغط على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لإيقاف القتال، ثم إعلانها عن أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعتبر جزءاً من التصور الأمريكي للحل، وهذا التحول فى السياسة الأمريكية كان بقصد ضمان استمرار دعم الدول العربية للتحالف الدولي.

(٣) استراتيجية الأدوات المالية والاقتصادية والقانونية:

للدخول في مقايضات دولية مع أطراف عديدة بهد ف الحصول على دعمها للمجهود الأمريكي، كما دَفع هذه الأطرف من جهتها إلى محاولة الاستفادة من الحدث انطلاقا من موقعها الإقليمي الإستراتيجي، أو حساباتها الإقليمية؛ فقد أُجْرِيَت صفقات بإسقاط ديون، وإلغاء عقوبات،وتعديل تشريعات التصدي للإرهاب، وإتمام اتفاقيات. وهو الأمر الذي ظهر أثره واضحاً فى التغيرات التى

لحقت بمواقف كل من روسيا، وباكستان، والصين، والهند، وبعض دول آسيا الوسطي تجاه الاستجابة لمتطلبات التحالف الدولي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة.

(٤) استراتيجية أحادية اللغة (الانفرادية):

وتختص بالقرارات الانفرادية التى تتخذها الولايات المتحدة فى إدارتها لصراعها الحالي مع الإرهاب تجاه شركائها فى التحالف الدولي، سواءً بالنسبة لعزوفها عن الإفصاح عن الأدلة التي توصلت إليها لإدانة المنظمات المشتبه فيها، أو ربما بإعطاء قدر من المعلومات يسمح بحفظ ماء الوجه لبعض دول التحالف أمام شعوبها، وذلك تحت ذريعة عدم تعريض مصادرها للخطر، وكأن الولايات المتحدة بذلك تدعو العالم إلى مشاركتها في حرب ضد عدو باهت المعالم، ولم تقدم دليلاً قاطعا على إدانته.

(٥) استراتيجية " دبلوماسية القوة ":

كانت التحركات العسكرية الأمريكية المنفردة هي بالطبع الإستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدول العظمى، التي تعرض أمنها لاختبار جاد مع الهجمات القاتلة على رمزي قوتها: المال، والقوة العسكرية. لذا كانت تصريحات الإدارة الأمريكية بشن حرب عسكرية انتقامية واسعة، لدرجة أن مسئولين أمريكية وصفوا تلك الحرب بأنها ستكون " حرباً عالمية ثالثة "، وأنها ربما تستمر لعدة سنوات، وسوف تشمل أطرافاً عديدة أخرى بعد إسقاط نظام " طالبان " فى أفغانستان.

ثالثاً: بناء التحالف الدولي ومواقف الأطراف الفاعلة:

ووجدت الولايات المتحدة – فى أعقاب الأزمة – نفسها فى حاجة ماسة إلى حلفاء فى حربها ضد الإرهاب سواء لتقديم المساعدات العسكرية (قوات – تسهيلات – قواعد عسكرية.....الخ)، أو تقديم غطاء سياسي للولايات المتحدة وإضفاء قدر من الشرعية على عملياتها العسكرية.

وهنا تجدر الإشارة - أيضاً -، أنه فى الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولى على المستوى السياسي والعسكري لمقاومة الإرهاب وفق منطق "من ليس معنا.. فهو ضدنا"، والخلط بين الإرهاب وحق الدفاع عن النفس ضد الاحتلال، وبين الإرهاب وبين الإسلام؛ فقد بدا – أيضاً - أن ردود أفعال الدول قد تباينت تجاه انضمامها لهذا التحالف والمشاركة فيه على المستوى العسكري، رغم إعلان أغلب دول العالم موافقتها على المشاركة فى مقاومة الإرهاب على المستوى السياسي والأمني، من خلال التوقيع على اتفاقيات سياسية، أو من خلال تبادل المعلومات الأمنية مع الولايات المتحدة، ودعوة الأمم المتحدة لصياغة معاهدة عالمية شاملة لمكافحة الإرهاب تقبل الدول الأعضاء التوقيع عليها.

ووفقاً للتصور السابق، ترددت الدول فى البداية فى تأييد هذا التحالف الدولي دون أن تقدم الولايات المتحدة الأدلة التى تثبت تورط تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن فى هذا العمل، إلا أن معظم دول العالم سرعان ما عدلت موقفها نحو تأييد التحالف الدولي، بعد أن ثبت جدية تبنى الولايات المتحدة للخيار العسكري في مواجهة الإرهاب.

وتبعاً لذلك، اتجه نطاق التأييد الدولي للتحالف فى نطاقين:

الأول: نطاق الدائرة الأفغانية، ومحورها نظام حكم طالبان الذي وفر المأوى لتنظيم القاعدة.

الثاني: نطاق شمول الحرب ضد كل الجماعات الإرهابية والأنظمة التى تأويهم، بشرط تقديم الأدلة الحاسمة على دعم الدول والأنظمة المستهدفة بالحرب للأعمال الإرهابية.

وبدأ التحالف الدولي فى التبلور، حيث كانت عملية بناء هذا التحالف الخطوة الثالثة فى إدارة الأزمة، بعد اعتبار التفجيرات الإرهابية عملاً من أعمال الحرب.

ويرى الخبراء السياسيون، أنه على الرغم من إعلان دول عديدة مساندتها الكلية للولايات المتحدة فيما ستقدم عليه رداً على هذه الهجمات

الإرهابية؛ إلا أنه كان هناك أمرين على الصعيد الأوروبي، و الأسيوى، و العربي، و الإسلامي ولو بدرجات مختلفة: (٢٩)

- **الأمر الأول**: هو نوع من الحذر والتردد من مساندة استخدام القوة العسكرية، وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات منها: ضرورة التأكد من مسئولية أسامة بن لادن، والأضرار الشديدة التى سوف تصيب المدنيين، أو مخاطر الانزلاق الأمريكي فى المستنقع الأفغاني، أو اتساع نطاق القوة العسكرية على نحو يهدد بحرب إقليمية.

- **والأمر الثانى**: وهو نوع من الاتهام - الضمني أحياناً والصريح أحياناً أخرى - بأن السياسات الأمريكية العالمية مسئولة عن إثارة العداء ضد الولايات المتحدة، وأن على أمريكا أن تتأنى فى حساباتها، حفاظاً على السلام العالمي.

وتبعا لذلك، فإن المواقف الحاسمة فى قضايا الصراع الدولي عموماً، وفى الحرب الأمريكية المعاصرة ضد الإرهاب خصوصاً، هى تلك التى تعكسها الدول الكبرى أو اللاعبة الرئيسية فى الساحة الدولية هذه الدول هى: روسيا، الصين، إيران، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والمجموعة العربية تمثلها دول المركز: السعودية، سوريا، مصر.

فما هى حدود مواقف هذه الأطراف الفاعلة فى دعمها أو تحالفها مع الولايات المتحدة فى الحرب ؟

(١) **الموقف الروسي:** انحصر موقف روسيا فى الدعم المطلق لهذه الحرب فى نطاقها لإسقاط نظام طالبان، فقد أيدت الهدف المعلن لواشنطن وهو الحرب على تنظيم القاعدة وإسقاط طالبان، ومارست فى الوقت ذاته إجراءات ميدانية من شأنها محاصرة الهدف الأمريكي الحقيقي من هذه الحرب وهو الحصول على نفط بحر قزوين، وهذا ما تمثل فى دعم روسيا العسكري والسياسي لحلفائها في قوات تحالف الشمال التي دخلت كابول بزعامة " برهان الدين رباني "، وقد رفضت روسيا المشاركة بقوة عسكرية ضمن القوة المتعددة الجنسيات لحفظ الأمن، استناداً إلى عدم الرغبة فى تكرار الغزو الروسي السابق لأفغانستان، و إلى اعتقاد روسيا بأن الوجود

الأمريكي العسكري فى أفغانستان سيشكل سقوطاً لواشنطن فى المستنقع الأفغاني، وبالتالي نهاية التوجهات الأمريكية لحرمان روسيا مكاسب نفط أسيا الوسطي.

(٢) **الموقف الصيني:** أيدت الصين حق الولايات المتحدة فى اتخاذ ما تراه مناسباً لمعاقبه المسئولين عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وامتد التأييد الصيني ليشمل الحرب الأمريكية ضد طالبان، واشترط لاتساع نطاقه ليشمل دولاً أخرى ترعى الإرهاب؛ تقديم الأدلة على هذه المسؤولية الإجرامية، ويعود هذا التأييد إلى أن حركة طالبان قد وقفت وراء دعم جماعات مسلمة من العرق التركي فى إقليم " سيكيانج " غربي الصين، وراحت تلك الجماعات تقوم بعمليات إرهابية عبر الحدود لم يألفها المجتمع الصيني من قبل، وتدعو لإقامة دولة إسلامية فى الإقليم. لذا رأت الصين فى الحرب ضد طالبان الفرصة للخلاص من تداعيات وممارسات تلك الحركة، التي أيدت التطرف الأصولي للحركة على حدودها.

(٣) **الموقفان الألماني والفرنسي:** يتماثل الموقف الألماني مع الفرنسي فى دعم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان،ويعارضان توسيع نطاق الحرب ليشمل دولاً عربية مثل العراق.ويشترطان وجود الأدلة على تورط أية دولة يُدَعِّم نظامها السياسي الجماعات الإرهابية. وشاركت فرنسا بقوات عسكرية فى الحرب ضد طالبان،وتقديم مساعدات للولايات المتحدة فى مجال الإمداد والمعلومات والاستخبارات.

(٤) **الموقف الأطلسي:** بحكم الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية فى حلف الناتو، فقد وقف جميع أعضاء الحلف مع الولايات المتحدة فى حربها ضد أفغانستان ولكن الحلف رفض توسيع نطاق الحرب ليشمل العراق، ما لم تقدم واشنطن الدليل الحاسم على دور مشارك للنظام العراقي فى أحداث ١١ سبتمبر.وعلى العكس من موقف الحلف وألمانيا وفرنسا، فإن بريطانيا أعلنت تأييدها لضرب العراق استجابة للإملاءات الأمريكية،ودون تقديم أى دليل على ضلوع بغداد فى أحداث واشنطن ونيويورك.

(٥) **الموقف الإيراني:** أيدت إيران الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان ولكن بحذر شديد، على ألا تطال الحرب الشعب الأفغاني، وشاركت إيران بمقاتليين من قبيلة الهزار وحزب الوحدة الشيعي إلى جانب قوات تحالف الشمال،وذلك بسبب الخلاف المذهبي مع حركة طالبان " السنية الحنفية التي على خلاف مع الشيعة. وهناك حالة من التفاهم السياسي بين إيران و روسيا تجاه متابعة الوجود العسكري الأمريكي فى أفغانستان فى حالة تطوره إلى وضع يصبح فيه يشكل خطراً على المصالح العليا لكل من إيران وروسيا، والموقف الإيراني كما يبدو يَقْرَأُ جيداً حقيقة الموقفين الروسي والصيني ، إضافة إلى الموقف الهندي الصديق لإيران والمؤيد له بشكل عام.

(٦) **الموقف الباكستاني:** جاءت باكستان فى المرتبة الأولى من حيث الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية لإدخالها ضمن التحالف. وهناك أسباب قوية لذلك منها: أن باكستان هي التي بنت نظام طالبان منذ ظهوره، ودعمته مالياً وسياسياً وعسكرياً حتى تمكن من الاستيلاء على السلطة فى أفغانستان فى عام ١٩٩٦، وبالتالى فهى الدولة التى تمتلك أجهزة مخابراتها معلومات دقيقة عن تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وقد استخدمت الولايات[١٨٧] المتحدة سياسة " العصا والجزرة " مع باكستان، حيث لوحت بإمكانية استيلائها على المفاعل النووي الباكستاني، وتدمير السلاح النووي الذي تمتلكه باكستان إذا ما رفضت تقديم العون لواشنطن فى حربها ضد الإرهاب. أو أن تقبل باكستان تقديم العون مقابل رفع العقوبات الاقتصادية التي فُرِضَت عليها عام ١٩٩٨ عقب إجرائها أول تفجير نووي لها، مع مزيد من الدعم المالي والسياسي لباكستان فى مواجهة المشاكل التي تواجهها، وقد أدت تلك السياسة إلى دفع باكستان إلى الانحياز الكامل للولايات المتحدة.

(٧) **الموقف العربى:** شكل غياب الموقف العربى فى الأزمة موقفاً مستغرباً ومثيراً للجدل، كان من نتيجته ترك الساحة خالية للقوى الإقليمية والدولية

الأخرى، رغم الانعكاسات السياسية والاقتصادية للأزمة، ولتداعيات الحرب فيما بعد على الخريطة السياسية العربية.

وعلى الرغم من التأييد السياسي الذي أبدته الدول العربية للتحالف؛ إلا أنه كانت هناك انتقادات داخل المؤسسة الرسمية الأمريكية – وخاصة من أعضاء الكونجرس –، والتى تلخصت فى الضغط على الأنظمة فى المنطقة العربية – خاصة مصر والسعودية – لإحداث تغييرات ديمقراطية،بالإضافة إلى أن معظم كوادر تنظيم القاعدة من مصر، وأن المعاهد الدينية التي تدعمها السعودية هي التي درست فيها عناصر حركة طالبان. وعلى الرغم مما أبدته كلتا الدولتين من دعم للتحالف؛ إلا أن الحملة التي يقودها اللوبى الصهيوني نجحت فى تكتيل الجهود ضد الدولتين، خاصة أن البلدين طالبا بالفصل بين مفهوم الإرهاب، ومفهوم المقاومة الوطنية المتعلقة بالمنظمات الفلسطينية وحزب الله.

لقد سعت الولايات المتحدة فى تأمين موقف الدول العربية؛ إلى إتباع سياسة متوازنة فيما يخص موقفها من القضية الفلسطينية، وعدم إشراك إسرائيل فى جهود التحالف الدولي؛ لتضمن وقوف دول مثل: مصر، وسوريا، والأردن،السعودية معها دون أن يؤدى ذلك إلى إغضاب إسرائيل، فضلاً عن أن التحريض المكشوف على أن تشمل الحرب الأمريكية دولاً عربية؛ قد بث الرعب فى قلوب الدول العربية لتسعى من جانبها إلى الانزواء والتوسل بأن لا تشملها هذه الحرب، وهو ما أدى إلى انعدام التوازن العربي القادر على إدارة الأزمة، واستسلام بعض الدول العربية والإسلامية إلى المطلب الأمريكي، خاصة وأن جميع الدول العربية تحارب الإرهاب.

مراجع الفصل الثالث

(١) جمال زهران: بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، الديمقراطية، السنة الثانية، العدد الخامس، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، شتاء ٢٠٠٢) ، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢) إبراهيم محمد العناني: قانون القوة فى محاربة الإرهاب: أولى حروب القرن، شئون الشرق الأوسط، العدد الأول، (جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، يناير / أبريل ٢٠٠٢)، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٣) نادية مصطفى: حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية، السياسة الدولية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد ١٥١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣)، ص ٧٧.
والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣)، ص ص ١٧-٢٠.

(4) Brian White , understanding European foreign policy , (New York: Pallagrave , 2001) , pp.19-21.

(5) Brad Roberts , Arms control and the End of the cold war , Washington quarterly , vol. 15 , No. 4 , Autumn 1992 , p. 43.

(6) Samuel p. Huntington , clash of civilizations and the remaking of world order , (New York: Simon and Chuster ,1996) ,P.53.

(٧) أيمن السيد عبد الوهاب: الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربي، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مايو ٢٠٠٢)، ص ١٤٣.

(٨) عثمان العثمان: الحرب الأمريكية ضد أفغانستان: دور أل (.C.I.A) فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ط ١، (أبو ظبى: دار الوحدة، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٠ – ٢٦.

(٩) مرجع سابق، ص ص ٨١ – ٨٢.

(١٠) أحمد فراهانى: الأهداف الأمريكية من تغيير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد ٣٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣، ص ص ٥١ – ٥٣.

(11) Paul Jabber , impact of the war on terror on certain aspects of U.S. policy in the Middle East: A medium – term assessment , prepare for the national intelligence council , December 27 , 2001, (online) available at: < http: // www.odci. gov / nic / pubs / conference – reports /Jobber – paper.htm > , retrieved on july 26 , 2002.

(١٢) خالد السرجانى: إيران والعمليات الأمريكية فى أفغانستان، الديمقراطية، السنة الثانية، العدد الخامس، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، شتاء ٢٠٠٢)، ص ص ١٨٦ – ١٨٧.

(١٣) أحمد محمد طاهر: العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعيات ١١ سبتمبر، السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد ١٤٨، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠٠٢)، ص ١٢٥.

(١٤) محمد كمال: تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحث مقدم إلى ندوة " أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية "، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فى الفترة من ١٣-١٤ مايو ٢٠٠٢، ص ١٩.

(١٥) أحمد السيد النجار: آثار أحداث ١١ سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي وآليات مواجهته لها، بحث مقدم إلى ندوة " أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية "، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فى الفترة من ١٣-١٤ مايو ٢٠٠٢، ص ص ٥- ٩.

(١٦) حسن الحفنى: الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر عربياً ودولياً، شئون خليجية، العدد ٢٨، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، شتاء ٢٠٠٢)، ص ص ٧٠ – ٧٣.

- أحمد السيد النجار: آثار الأزمة الأمريكية على اقتصاد العالم، الديمقراطية،السنة الثانية، العدد الخامس، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، شتاء ٢٠٠٢)، ص ص ١٤٦ – ١٥٠.

(١٧) مغاورى شلبى على: الثلاثاء الأسود: الأثر على مصر والعالم، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٦٨، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ديسمبر ٢٠٠١)، ص ص ١٦ – ٢٠.

(١٨) مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٨.

- محمد رضا العدل: انعكاسات أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد المصري، شئون الشرق الأوسط، العدد الأول، (جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، يناير / أبريل ٢٠٠٢)، ص ص ٥٦- ٥٧.

- Henry M. Clement , Economic crisis and the politics of reform in Egypt , international journal of Middle East studies , Vol.34 , No.4, November 2002 , pp.767 – 769.

(١٩) محمد جمال مظلوم: الأبعاد العسكرية لأحداث الولايات المتحدة: عربياً وإسلامياً، شئون خليجية،العدد ٢٨، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شتاء ٢٠٠٢)، ص ٩٠.

(٢٠) أحمد سيد أحمد: خريطة الطريق إعادة صياغة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، السياسة الدولية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد ١٥١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣)، ص ١٣٥.

(٢١) عماد جاد: إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد ١٥٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ص ١١٠ – ١١٢.

(٢٢) وحيد عبد المجيد: الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار ! ؟، ط ١، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢)، ص ١٦٣.

(٢٣) مصطفى المصمودي: الخطاب الإعلامي العربي الجماعي للرأى العام الخارجى: ما بين تراضى الإرادة وضعف القدرة، شئون عربية، العدد ١٠٨، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شتاء ٢٠٠١)، ص ص ٣٩ – ٤٠.

(24) Peter Singer , one world: the ethics of Globalization , (New Haven: Yale university press , 2002) , P.231.

(٢٥) السيد يسين: المواطنة فى زمن العولمة، ط١، (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

- نيفين مسعد: مجموعة الدول الإسلامية الثماني، في: سمعان بطرس فرج الله: مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على العالم العربي، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ص ٣٧٩.
- محمد السعيد جمال الدين: حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد العاشر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مايو ٢٠٠١) ، ص ٦٦.
(٢٦) محمد إبراهيم مبروك: الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار: نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل، ط١، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢١٢.
(٢٧) مصطفى علوى: الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو المجهول، السياسة الدولية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد ١٥١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣)، ص ٢٩.
(٢٨) حسن وجيه: حروب الهوية ومستقبل التفاوض مع الغرب، كراسات مستقبلية، العدد ٩٢، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مارس ٢٠٠٢)، ص ٤٠.
(29) Bryan Beuder , Fighting terror information moves , the Boston Glope , feb. 27 , 2002 , lexis - nexis academic universe , (online) available at:< http: // www. lexis. Nexis. com / universe > , retrieved on July 7,2002.
- نادية مصطفى: حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية، السياسة الدولية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد ١٥١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣)، ص ٧٩.